# الإصلاح القانوني ودوره في استدامة البحث العلمي واثره على المجتمع بين ( التنظيم والتحفيز )

م . و . بان عصام محمد
جامعة بابل / كلية القانون

**الملخص**
يهدف البحث الى دراسة أهمية البحث العلمي ووضع تشريعات قانونية متكاملة تسهم في تطوير ونهضة الثورة المعرفية باعتبار البحث العلمي ركيزة اساسية لتحقيق التنمية المستدامة والابتكار ، يعد البحث العلمي بمثابة مصنع يُنتج العلم والفكر والحلول والمعالجات لقضايا المجتمع مع تحليل التحديات التي تواجه الباحثين والمؤسسات الاكاديمية ، كما نأمل من هذه الدراسة الى وجود تشريع قانوني واضح يدعم البحث العلمي ويساهم في تحسين جودة الأبحاث وتعزيز القدرة التنافسية للباحثين لتحقيق التقدم في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية ، كما تبرز أهمية البحث العلمي في إيضاح الحقائق العلمية التي تظهر في المجتمع ، فهو عملية ديناميكية مستمرة واداة متطورة له قواعد واسس ومناهج ومتطلبات مادية وبشرية ينبغي توافرها ، حتى يحقق لأفراد المجتمع نتائج مأمولة تسهم في تنمية المجتمع وتحسين اقتصاده
فالقانون ليس مجرد أداة لتنظيم البحث العلمي ، بل هو عامل أساسي في تطويره وتعزيزه ليكون اكثر تأثيرا في حياة الافراد الاجتماعية والاقتصادية ، فيكون من خلال التشريعات الداعمة لخلق بيئة تحفز على الابتكار والنمو المستدام .
**الكلمات المفتاحية :** الإصلاح القانوني ، استدامة ، البحث العلمي ، التحفيز والتنظيم

Abstract
The research aims to study the importance of scientific research and develop comprehensive legal legislation that contributes to the development and renaissance of the knowledge revolution, considering scientific research as a fundamental pillar for achieving sustainable development and innovation. Scientific research is a factory that produces science, thought, solutions and treatments

for societal issues, while analyzing the challenges facing researchers and academic institutions. We also hope that this study will lead to the existence of clear legal legislation that supports scientific research and contributes to improving the quality of research and enhancing the competitiveness of researchers to achieve progress in various scientific and technological fields. The importance of scientific research also emerges in clarifying the scientific facts that appear in society. It is a continuous dynamic process and an advanced tool that has rules, foundations, methods and material and human requirements that must be available, so that it achieves desired results for members of society that contribute to the development of society and the improvement of its economy. The law is not just a tool for regulating scientific research, but rather a fundamental factor in developing and enhancing it to be more influential in the social and economic lives of individuals, through supporting legislation to create an environment that stimulates innovation and sustainable growth.
Keywords: Legal reform, sustainability, scientific research, motivation and regulation

**المقدمة**

يعتبر الإصلاح القانوني من العوامل الأساسية في دعم واستدامة البحث العلمي، وضرورة لتحقيق بيئة بحثية مستدامة تواكب تطورات العصر خدمة للمجتمعات والاقتصاد ، حيث يهدف البحث الى دراسة أهمية البحث العلمي وإصلاح المنظومة القانونية نحو نهضة الثورة العلمية ، فالقانون ليس مجرد أداة لتنظيم البحث العلمي، بل هو عامل أساسي في تطويره وتعزيزه ليكون اكثر تأثيرا في حياة الافراد الاجتماعية والقانونية والاقتصادية ، ويتحقق ذلك من خلال التشريعات الداعمة لخلق بيئة تحفز على الابتكار والنمو المستدام، باعتبار البحث العلمي ركيزة اساسية لتحقيق التنمية المستدامة والابتكار ، ويعد بمثابة مصنع يُنتج العلم والفكر والحلول والمعالجات لقضايا المجتمع ، وتقديم حلول مبتكرة للتحديات القانونية المعاصرة ، وله اثر فاعل في تحقيق الاستقرار القانوني والاجتماعي من خلال التحليل الدقيق للنصوص القانونية وتذليل التحديات التي تواجه الباحثين والمؤسسات الاكاديمية ، كما نأمل من هذه الدراسة وجود تشريعات قانونية داعمة لتسهم في تحسين جودة الأبحاث وتعزيز القدرة التنافسية للباحثين لتحقيق التقدم في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية .

**أولا / أهمية البحث**

يعد البحث العلمي احد الركائز الأساسية لبناء مجتمع معرفي واعي حيث يسهم في تقديم حلول مبتكرة للمشكلات وتفسير الظواهر وتوسيع نطاق المعرفة الإنسانية للوصول الى نتائج موثوقة في جميع مجالات العلوم الإنسانية لا سيما منها القانونية والاجتماعية والاقتصادية ، ويعتبر احد الوسائل لفهم وتطوير النظم القانونية ، ويتهم في تحسين فعالية القوانين والأنظمة واللوائح ، كما يساعد في تقديم حلول مبتكرة للتحديات القانونية المعاصرة ، وله اثر فاعل في تحقيق الاستقرار القانوني والاجتماعي من خلال التحليل الدقيق للنصوص القانونية ومعالجة المشكلات التي تعترض الفرد والدولة ، واصبح ضرورة أساسية لتطوير الحياة البشرية وتحسين أداء الفرد ، إذ لا تقتصر أهميته على الحياة القانونية فحسب بل تمتد على حياة الافراد الاجتماعية والاقتصادية .

وتتجلى أهمية البحث العلمي عبر ما ينتج من أفكار وما يطرح من حلول ومعالجات وما يقدم من اراء ومقترحات فضلا عن انه يقدم معلومات دقيقة تخدم الفرد والمجتمع والدولة .

فالقانون ليس مجرد أداة لتنظيم البحث العلمي،بل هو عامل أساسي في تطويره وتعزيزه ليكون اكثر تأثيراً في حياة الافراد الاجتماعية والاقتصادية ، فيكون من خلال التشريعات الداعمة لخلق بيئة تحفز على الابتكار والنمو المستدام ، والأبحاث العلمية من اهم أدوات تطوير النظم القانونية عن طريق فهم وتحليل القوانين واللوائح المختلفة والتعديلات المقترحة ودراسة تأثيرها على الفرد والمجتمع ، لذا يجب تشجيع ودعم الأبحاث القانونية وتعزيز دورها في بناء مجتمع قانوني يتصف بالعدالة والتقدم .

**ثانيا / إشكالية البحث**

تكمن إشكالية البحث في صدور تشريعات لتحقيق هذا الهدف ، كون ان التشريعات لها فاعلية في إنتاجية وتطوير الثروة العلمية ، من خلال لانشاء أنظمة قانونية تدعم الابداع والتنمية المستدامة والتقدم المجتمعي ، الا ان نجاح البحث العلمي واستدامته يتطلب بيئة قانونية مناسبة توازن بين التنظيم والتحفيز ، ولم يأخذ البحث العلمي الاهتمام اللازم من قبل الدراسين في كافة المجالات ، وما هو تأثير تشريعات التعليم العالي في انتاجهم للبحوث العلمية

لم يحظى البحث العلمي بدراسات فقهية تشريعية قانونية ، فلابد للتشريعات وضع الأطر التنظيمية التي تشجع الاستثمار في البحث العلمي ، ووضع اليات تدعم الباحثين في تحويل نتائج البحث العلمي الى منتجات وخدمات تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد

**ثالثا / اهداف البحث**

يهدف هذا البحث الى توسيع النظرة نحو أهمية البحث العلمي والابداع وتسليط الضوء على الفائدة العلمية التي يمكن ان يجنيها الباحثون وانعكاسها على المجتمعات المحلية والدولية .

١. يسهم البحث القانوني في تعزيز الفهم القانوني عن طريق تقديم رؤى وتفسيرات جديدة للنصوص القانونية والاحكام القضائية ، ويساعد على تطور الفكر القانوني وتقديم حلولا وتصورات جديدة قد تكون اكثر توافقا مع الواقع المعاصر ، وله تأثير مباشر على عملية التشريع .
٢. من خلال البحث العلمي يمكن فهم كيفية تطبيق القوانين بطرق تتماشى مع القيم والمبادئ القانونية السائدة ،
٣. يساعد البحث العلمي في إيجاد حلولا للنزاعات القانونية من خلال تحليل الأسباب الجذرية للنزاعات وتقديم حلول مستندة الى بيانات وتجارب سابقة ، كما انه يدعم تبادل العلوم والمعارف بين البلدان .
٤. ان دعم البحث العلمي وتشجيع الدراسات المتخصصة يعد ضرورة لضمان قوانين مرنة وعادلة تستجيب لمتغيرات العصر الحديث ، ويعالج مشاكل المجتمع المستحدثة كالطلاق والعنف ضد المرأة وغيرها من القضايا التي تعترض افراد المجتمع .

**رابعا / منهجية البحث**

نظرا الى أهمية استدامة البحث العلمي ودورة في الحياة القانونية والاجتماعية فقد ارتأينا الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي كونهما الأنسب للإحاطة بجميع جزيئات هذه الدراسة بالرجوع الى المراجع والدراسات والأبحاث القانونية التي تناولت الموضوع ، وذلك عن طريق استقراء وعرض الآراء والمقترحات للوصول الى اصلاح قانوني يصب في استدامة البحث العلمي واثاره .

**خامسا / خطة البحث**

لغرض دراسة الموضوع وتحديد كافة الجوانب القانونية والاجتماعية له وبيان اثر التشريعات على استدامة البحث العلمي ، سوف نقسم البحث على مبحثين مستقلين تضمن المبحث الأول الاطار المفاهيمي للبحث العلمي واهميته ، والذي قسم على مطلبين الأول منه للتعريف بالبحث العلمي ، ثم خصص المطلب الثاني في أهمية البحث العلمي ،اما المبحث الثاني، يحمل عنوان اثار التشريعات في استدامة البحث العلمي للعلوم الإنسانية والذي تضمن مطلبين الأول منه البحث العلمي واثره على التنمية القانونية ، واما المطلب الثاني ،سنتناول فيه البحث العلمي واثره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ثم نختم البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا لها .

**المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للبحث العلمي واهميته**

يعتبر البحث العلمي من أهم الأدوات التي يستخدمها الانسان لفهم الظواهر والمسائل التي بحاجة الى تحليل وتدقيق وتطوير المعارف في مختلف المجالات ، كما يساعد في تقديم حلول مبتكرة للتحديات القانونية المعاصرة ، وله اثر فاعل في تحقيق الاستقرار القانوني والاجتماعي من خلال التحليل الدقيق للنصوص القانونية ومعالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع .

كما تعد الأبحاث العلمية أحد الوسائل لتطوير النظم القانونية عن طريق القراءة الدقيقة وتحليل القوانين واللوائح المختلفة والتعديلات المقترحة ودراسة مدى تأثيرها على الفرد والمجتمع ، لذا يجب تنظيم وتحفيز وتشجيع ودعم الأبحاث العلمية والقانونية وتعزيز دورها في بناء مجتمع قانوني يتصف بالعدالة والتقدم

ولتوضيح مدلول البحث العلمي لابد من الاستعانة بمعاني اللغة العربية والمفاهيم والاصطلاحية .

لذا آثرنا تقسيم المبحث على مطلبين ، الأول في تعريف البحث العلمي، فيما سنبحث في المطلب الثاني أهمية البحث العلمي .

**المطلب الأول: تعريف البحث العلمي**

لابد من تعريف البحث العلمي الذي يتكون من جملة مؤلفة من كلمتين (البحث ، العلمي )، ويمكن ان نجد تعريف للبحث العلمي بالرجوع الى جذور اللغة العربية فيعرف **لغة** بانه : بذل المجهود في موضوع ما وجمع المسائل التي تتصل به ، والبحث هو ثمرة هذا الجهد ونتيجته ، وجمعه بحوث وابحاث [١] ، في حيث يعرف " العلم " بانه إدراك الشيء بحقيقته ، والعلم: يعني المعرفة، وهو مجموع مسائل واصول كلية تدور حول موضوع واحد، وتعالج بمنهج معين، وتنتهي الى بعض النظريات والقوانين [٢] ، فأصل كلمة البحث مشتقة من الفعل " بحث" أي طلب، فتش، واستقصى، وتحرى عنه ، ويقال بحث عن الشيء ، أي سعى الى معرفته وكشفه ، أي ان بحث عن الشيء اذا فتش عنه ليستجليه ، فجاء تعريف البحث على انه هو "( طلب الشيء في مظانه والتفتيش عنه)[٣] أي انه يشير الى الاستقصاء والتدقيق والتحري للوصول الى الحقيقة ، وقد عرف أيضا " الكشف عن الحقيقة والتفتيش عن الأمور لمعرفة كنهها ونتائجها الدقيقة "[٤] ، وعرف أيضا هو " التقصي عن حقيقة من الحقائق او أمر من الأمور بالاستقراء والاستدلال والاستنتاج " [٥]

اما كلمة " علمي" فهي كلمة منسوبة الى العلم ، والعلم يعني المعرفة والدراية ، فيعرف باللغة بانة إدراك الشيء بحقيقته ، والعلم : المعرفة القائمة على الدليل

والرهان ، وهو مجموع مسائل واصول كلية تدور حول موضوع واحد ، وتعالج بمنهج معين ، وتنتهي الى بعض النظريات والقوانين[١] .

على الرغم من عدم وجود تعريف مباشر وواضح في التشريعات العراقية ، إلا ان القوانين اشارت الى بعض المسائل التي نظمت البحث العلمي مؤكدة على أهميته كأداة لتطوير المعرفة وخدمة المجتمع ، ولكن وجدنا تعريفات للبحث العلمي بالرجوع الى المفاهيم الاصطلاحية لدى الفقهاء العرب .

فالخوض في تعريف البحث العلمي من **الناحية الاصطلاحية** ليس بالأمر اليسير إلا اغلب ما نجد من تعريفات تتمحور كونه عملية تبحث عن المشاكل بقصد إيجاد الحلول لها ، وعلى وفق قواعد علمية منضبطة ، فيعرف على انه: ( السعي من اجل زيادة معرفة الفرد في موقف معين او عملية التوصل الى حلول جديرة بالثقة أو هو طريق لطرح الفرضيات والتجارب بهدف اكتشاف معرفة او حقائق او قوانين جديدة ) [٢] ، وقد عرفه البعض بانه :( التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة جديد لها ) [٣]، كما عرفه البعض الاخر بانه ( مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الانسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه الى زيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين الظواهر ) [٤].

اما تعريف البحث العلمي على مستوى التشريعات ، فنجد عند تتبع التشريعات لم نجد تعريفا محددا وواضحا ودقيقا للبحث العلمي كمفهوم مستقل ، لكن المشرع العراقي أشار اليه في عدة قوانين وتعليمات لا سيما القوانين المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي [٥] ، الا ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (٣٤) أكد على دعم الدولة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي مما يدل على أهميته القانونية والتنموية ، فيعرف البحث العلمي بانه منهج منظم يسعى الى دراسة مشكلة او ظاهرة معينة للوصول الى نتائج دقيقة تستند الى ادلة موضوعية ويعتمد على أساليب منهجية محددة تشمل الملاحظة ، والفرضيات ، التجريب ، والتحليل وبالتالي الوصول الى الاستنتاجات والمقترحات التي تسهم في تطوير المعرفة وعرفه احدهم على انه ( دراسة منظمة تستند الى منهج علمي محدد تهدف الى تحليل القواعد القانونية القائمة ، او اقتراح قواعد جديدة لمواكبة التطورات في المجتمع )[٦] وعُرّف أيضا بانه ( أداة أساسية للتقدم في نختلف العلوم والمعارف حيث يسهم في حل المشكلات القائمة وتقديم تفسيرات جديدة للقضايا التي تحيط بنا ) ، وقد أشار

احدهم الى تعريف البحث العلمي في المجال القانوني بانه ( دراسة متعمقة لمسألة قانونية محددة ، تعتمد على التحليل والتفسير والاستنباط للوصول الى حلول قانونية دقيقة ) [١] .

وعلى الرغم من تعدد التعريفات بالبحث العلمي في اللغة والاصطلاح وفي التشريعات ، فأنها تكاد تجمع وتتفق على محاولة منظمة يعتمد على الأساليب العلمية يؤدي الى زيادة الحقائق التي يعرفها الانسان ، ويجد حلولا للمشاكل التي تواجه المجتمع ، فهو شامل لجميع ميادين العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [٢] .

ويمكننا تعريفه على انه ( عملية تحليلية للقضايا التي تحتاج فهم ومعرفة تهدف الى فهم القواعد القانونية وتفسيرها وتطويرها من خلال استخدام مناهج البحث العلمي المختلفة ).

ويتنين لنا ان تعريفات اللغة العربية للبحث العلمي جاءت موافقة للمفاهيم الاصطلاحية لدى الفقهاء التي تقوم على الاستقصاء المنهجي للوصول الى المعلومات الحقائق العلمية ومعالجة المشاكل والتحديات التي تعترض الفرد والمجتمع والدولة ، وهذا ما يعكس جوهر البحث العلمي الذي يقوم على التدقيق ، التحليل ،الاستنتاج المنهجي والتوصيات والمقترحات التي نجدها في كل بحث للوصول الى حلولا واضحة ودقيقة ،كما ويظهر لنا انه لا خلاف على ان البحث العلمي هو عمل منظم وله أصول وقواعد وضوابط محددة بمعنى له معايير ناظمة له .

**المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي**

شهد عالمنا العربي نهضة كبيرة في انشاء العديد من البحوث والدراسات لتقديم الكثير من الخدمات المختلفة ، وتعد هذه البحوث بحد ذاتها ظاهرة متميزة في الدول المتقدمة حيث تشكل المصدر الأساسي للمعلومات المختلفة والتي يستفيد منها الباحثين في كافة المجالات وغير الباحثين ، ومصنع للأفكار ومصدرا للمعلومات بما تقدمه من معرفة متخصصة ومعلومات ثقافية فضلا عن التحليلات والتقييمات والتعليقات والرؤى المستقبلية ، والأفكار والنظرة الشخصية لدى الكاتب او الباحث اتجاه بعض القضايا ، مما أدى الى زيادة الوعي المعرفي من خلال اطلاعهم على الأبحاث والدراسات والتعليقات والتقارير المتعلقة بمواضيع ذات أهمية كبيرة [٣].

إن ما تشهده بلدان العالم في المجتمعات المتقدمة من تقدم علمي وتكنولوجي ، وازدهار الحضارات هو نتيجة ثمار البحوث العلمية الرصينة ، التي من خلالها تضع الخطط اللازمة للاستفادة من نتائج ومقترحات البحث العلمي ، فالبحث هو

الوسيلة لتطور المجتمع عن طريق تعديل او استحداث قوانين بما ينسجم مع تطورات المجتمع لتحقيق الاستقرار في جميع مناحي الحياة المختلفة [١].

وتتركز أهمية البحث العلمي في إيضاح الحقائق العلمية التي تظهر في المجتمع ، فهو عملية ديناميكية مستمرة واداة متطورة له قواعد واسس ومناهج ومتطلبات مادية وبشرية ينبغي توافرها ، حتى يحقق لأفراد المجتمع نتائج مأمولة تسهم في تنمية المجتمع وتحسين اقتصاده [٢].

كما وتبرز أيضا أهمية البحث العلمي في كونه الوسيلة الرئيسية والسمة البارزة لكل مجتمع حضاري متقدم من اجل اللحاق بركب التطور التكنولوجي الحديث، فلابد من التركيز على أهميته والاهتمام المتزايد من خلال رصد ميزانيات ضخمة من اجل الانفاق على البحث العلمي كونه ينعكس على كل المجالات في الحياة ، ومنها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية كلا في مجال تخصصه ، ويبرز في المجال القانوني كونه ينعكس على تطوير الواقع التشريعي المرتبط بمختلف القطاعات ، ويعالج الاشكاليات التي تظهر بالمجتمع[٣] .

ويعد البحث العلمي محركا رئيسيا لتطوير النظم القانونية من خلال التحليل الدقيق للأحكام القضائية والنصوص القانونية ، كما يسهم في تحديث النصوص القانونية وتعديلها بناء على تطورات المجتمع الحديثة ، ويُشهد للبحث العلمي الممارسة الفعالة في تقديم تصورات جديدة قد تكون اكثر توافقا مع الواقع المعاصر ،فالاستعانة بالبحث العلمي واستثمار نتائجه بالشكل الصحيح والمنظم من شأنه ان يحقق للدولة العديد من المزايا ويحل الكثير من الإشكاليات [٤] .

ولا شك ان العراق بعد عام ٢٠٠٣ صار واحدا من البلدان التي ظهر فيها الكثير من مراكز البحوث والدراسات ،والمؤسسات الاكاديمية البحثية التي لها تأثير كبير في الراي العام وفي عملية صنع القرار، كما وان اخذت اكثر المؤسسات الاكاديمية العامة والخاصة على عاتقتها عقد العديد من المؤتمرات والندوات لتقديم الأبحاث العلمية لمعالجة بعض القضايا القانونية والاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة لها ، وكما بعض المؤسسات الاكاديمية وبعض المراكز البحثية يقدمون الجوائز المعنوية المادية للباحثين المتميزين في بحثوهم ، وهذا يدل ان هناك دعم لاستدامة البحث العلمي .

ومما لا شك فيه ان نتائج البحث العلمي تؤثر بشكل مباشر على عملية التشريع من خلال تقديم بيانات وتحليلات دقيقة، يمكن للباحثين تقديم توصيات ومقترحات تساعد المشرع في تصوره عند سن النصوص القانونية ،وتسهم في تحديث ومعالجة نصوص القوانين السابقة ويمكن تعديلها بما يتماشى مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وهذه التعديلات تساعد في ضمان ان القوانين تبقى فعالة

وعادلة في مواجهة التحديات ولا تتسم بالجمود بل تواكب كل ما يطرأ على الساحة المجتمعية [١].

ومما يلاحظ أن دور البحث العلمي نجد اثره الفعال في النطاق القانوني ،لتعزيز الفهم القانوني من خلال الدراسات البحثية عن طريق تقديم الرؤى والتفسيرات الجديدة للنصوص القانونية والاحكام المتعلقة ، فيمكن للباحثين والمهتمين في المجال القانوني التعرف على افضل الممارسات القانونية وفهم كيفية تطبيق القوانين بطرق تتماشى مع القيم والمبادئ القانونية السائدة في المجتمع [٢].

كما انه يساهم في حل النزاعات القانونية من خلال تحليل الأسباب المتعلقة بالنزاعات وتقديم حلول مستندة الى بيانات وتجارب سابقة ، وعمل دراسات بحثية يمكن استخدامها لتقييم فعالية الحلول القانونية وتقديم توصيات لتحسين طرق تسوية النزاعات

ونجد اثره أيضا في البحوث العلمية ايضا كونها احد المرتكزات الاساسية للبحث في المعلومة وإنتاج للأفكار المتعلقة بقضايا المجتمع الهامة ( كالتلقيح الصناعي واشكاليته ، واثبات النسب ، والعمليات الجميلية ، والجرائم الالكترونية ) كون هذه الموضوعات مشتركة بين القانون والطب ، كما تعد البحوث بنوك التفكير والدراسات او خزانات او مصانع للأبداع المعرفي وأصبحت اليوم أهميتها لا تقتصر على تقديم دراسات قانونية سياسية اكاديمية تحليلية نقدية بل صارت تشمل معالجة مشاكل مهمة وشرعية تتعلق بالشرع الإسلامي بين الحلال والحرمة ومؤثرة سلبا على المجتمع فضلا عن تقديم بحوث تتضمن استنتاجات ومقترحات تفيد الفرد والمجتمع والدولة [٣] .

ومعالجة القضايا التي تواكب التطورات ويتصدى لفهم الظواهر القانونية الحديثة مثل الجرائم الالكترونية والذكاء الاصطناعي والقضاء على ظاهرة المحتوى الهابط لتحقيق العدالة وتطوير القضاء ومما لا شك فيه سوف يوفر البحث القانوني حلولا عملية تسهم في تحسين أداء المحاكم وتعزيز كفاءة القضاء ، كما وله أهمية بالغة في مراجعة القوانين لضمان اتساقها مع المبادئ الدستورية والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان لحماية الحقوق الأساسية للفرد [٤].

وتعديل بعض النصوص القانونية التي تخالف ثوابت الإسلام ،كما في ( الحضانة والنفقة )[٥] ،ويحدد البحث أوجه القصور في القوانين القائمة واقتراح تعديلات لسد لثغرات القانونية ، ويساعد المشرعين على تبني افضل الممارسات الدولية من خلال الدراسة المقارنة بالبحث .

ووضع قواعد لمعالجة القضايا المستحدثة التي يغفل عنها المشرع وضع قواعد قانونية تلتزم الافراد بعدم مخافتها ،وعلى سبيل المثال معالجة المحتوى الهابط

والتصدي له ، كما يساعد البحث العلمي القضاء ليسترشد بالمعلومات والتفسيرات والمقترحات، حيث يجد ضآلته لفهم التوجهات القانونية وتفسير الاحكام القضائية بشكل دقيق وواضح لتطبيقها في الحالات المعروضة على القضاء [١] .

**المبحث الثاني: اثار التشريعات في استدامة البحث العلمي للعلوم الانسانية**

ولتطوير الواقع الحالي ورفع مستوى الثقافة للنهوض وتقدم البلدان نحو تحقيق أهدافها، اثبتت البحوث العلمية مؤشرا واضحا للمنجزات الثقافية وفق المنظور المعرفي وعنوانا لتقدم في رسم السياسات ودراسة القضايا والمشكلات التي تواجه الافراد والمجتمع ، من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع بما يدعم صنع القرارات وإيجاد الحلول المناسبة للقضايا والمسائل المختلف بها ، لتوضع نصب اعين أصحاب صانعي القرار لاتخاذ ما يرونه مناسبا ، فضلا عن اتخاذ الخطوات اللازمة لرصد الخطر والتنبيه ومعرفة التوجهات والأفكار من خلال القراءات في تعديل الدستور وبعض النصوص القانونية التي لا نجد فيها حلولا او معالجة لبعض الحالات وعن طريق البحوث العلمية ، باعتبارها الطريق الأمثل لإيصال المعرفة ، التي من شأنها تضاعف مستوى الوعي لدى الافراد العاديين والباحثين في كافة المجالات ، فهي تملك مفاتيح المعرفة التي لن يتسنى الحصول عليها دون بحث ودراسات تحليلية معمقة

مما اوجب أن تساهم التشريعات في وضع أطر قانونية تحدد كيفية تمويل الأبحاث في العلوم القانونية والاجتماعية سواء عن طريق دعم حكومي او شراكات مع مؤسسات خاصة ، كما يجب حماية حقوق الباحثين وتوفير بيئة تحفيزية وتنظيمية للباحثين وتحمي استقلاليتهم وتدعمهم للوصول الى المعلومات مع مراعاة الأطر الأخلاقية ومبادئ النزاهة العلمية ، وتوفير الحماية القانونية للبحث العلمي وللباحثين في المؤسسات البحثية والأكاديمية ومراكز البحوث ، لتضمن حقوقهم في الملكية الفلكية والنشر ، وبراءات الاختراع مما يعزز الابتكار العلمي والاستدامة البحثية ، كما يجب ضرورة تحديد اخلاقيات البحث العلمي خاصة فيما يتعلق بالدراسات التي تتناول قضايا مجتمعية حساسة ، كذلك يمكن للتشريعات ان تدعم انشاء مراكز بحثية متخصصة وتحاول تذليل كل المعوقات التي تعيق عملية كتابة البحث العلمي [٢].

وايماناً بدور البحث العلمي في نشر المعرفة والنهوض بالمجتمعات فقد اعتمدته الجامعات ومراكز الابحاث معيارا في انتقاء العاملين لديها ، واساسا في اجراءات التقييم والترقية والمنح البحثية والجوائز العلمية ، كما اعتمدته أيضا في الدراسات العليا ، فقد قرنت منح الدرجة العلمية بتقديم بحث علمي اصيل يتمثل في صورة الرسالة العلمية او الاطروحة ، وعليه آثرنا تقسيم المبحث على مطلبين،

الأول منه في اثر البحث العلمي في التنمية القانونية ، فيما سنبحث في المطلب الثاني اثار البحث العلمي في التنمية الاجتماعية .

**المطلب الأول: اثار التشريعات في استدامة البحث العلمي للعلوم الانسانية**

ان للتشريع دور محوري في استدامة البحث العلمي، فالتشريع حيث يوفر الاطار القانوني والتنظيمي الذي يدعم البيئة البحثية ويعزز من جودة الدراسات القانونية ومعالجة القضايا المجتمعية ووضع الحلول والمعالجات لتبقى القوانين فعالة وعادلة في مواجهة التحديات الجديدة ، إلا يمكننا ابراز هذه الاستدامة للبحث العلمي من خلال عدة جوانب :

١- يساهم التشريع في توفير بيئة قانونية مستقرة تدعم البحث العلمي من خلال وضع قوانين تحمي حرية البحث وتضمن استقلالية الباحثين والمؤسسات الاكاديمية ، كما يؤثر البحث العلمي بشكل مباشر على عملية التشريع من خلال تقديم بيانات وتحليلات دقيقة عن طريق الباحثين عند تقديمهم توصيات تسهم في تحديث القوانين وتعديلها بما يتماشى مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [١].

٢- وكما يحدد التشريع الضوابط التي تمنع الرقابة غير المبررة على البحث القانوني، وتضمن النزاهة العلمية ،مما يسمح بتناول موضوعات حساسة ومتطورة ، يساهم التشريع في تنظيم الشراكات بين الجامعات والمؤسسات البحثية محليا ودوليا مما يعزز التعاون الاكاديمي والمؤسسي لتبادل المعرفة وزيادة تطوير الأفكار المعرفية .

٣- تمويل البحث العلمي من خلال التشريع الذي يحدد مصادر التمويل ويشجع على انشاء صناديق لدعم البحث العلمي ، فضلا عن ذلك يمكن ان يتضمن التشريع حوافز ضريبية للجهات الداعمة للأبحاث القانونية المتميزة سواء كانت حكومية او خاصة .

٤- وينظم التشريع حقوق الباحثين والملكية الفكرية ،عن طريق وضع قوانين تحمي تلك الحقوق مما يعزز المعرفة القانونية الجديدة ويضمن حقوق التأليف والنشر ليساعد على تشجيع الابتكار القانوني وتقديم دراسات وابحاث معمقة حول كل موضوع يطرأ على الساحة المجتمعية [٢].

٥- ويمكن للمشرع ان يفرض في بعض التشريعات الزامية الاستناد الى الأبحاث والدراسات القانونية عند صياغة القوانين الجديدة والرجوع الى التوصيات والمقترحات المتعلقة بذات الشأن .

٦- يساعد التشريع في تحديث المناهج الدراسية في الجامعات وفقا للمتغيرات القانونية والاجتماعية مما يعزز من استدامة البحث العلمي واستمرار انتاجيته .

٧- وتكمن استدامة البحث العلمي في التنمية القانونية من خلال إعطاء الشروحات الوافية للمواد والنصوص القانونية حول جميع تفاصيل القوانين والتشريعات وتفرعاتها واحكامها المرافقة ، وتعد الكثير من هذه الدراسات في الصروح والبحوث العلمية القانونية كالجامعات ومثال ذلك : الأبحاث المعدة حول قوانين التهرب الضريبي او النصوص القانونية المخالفة للشريعة الإسلامية فيقوم الباحثين بشرح هذه القوانين او النصوص بشكل تفصيلي [١] .

٩- مشاركة البحوث العلمية في رسم السياسات العامة ومساعدة صانع القرار مسألة مهمة لا يمكن الاستغناء عنها ، فالهدف الأساسي من كتابة البحوث العلمية هو العملية الثقافية والمعرفية فهي أسلوب الحيا ة الجديدة كونها تتعامل مع القضايا الساخنة ، مما يتطلب من المشرع رعاية الباحثين والمهتمين بالكتابة والابتكار العلمي والتأليف وكتابة المقالات الهادفة ، فالبحث العلمي يقدم حدمة جليلة للإنسانية على اعتبار ان هذه البحوث لها أهمية في المجتمع سواء كانت قانونية ، اجتماعية ، سياسية [٢]، كما له دورا في التطوير المستمر في جميع الدول والدساتير والتشريعات الوطنية والدولية ومنها على سبيل المثال : قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العمل وقوانين الضمان الاجتماعي التي تتطور بشكل مستمر، فهنا نرى ان البحث العلمي له دور فعال في الكشف عن الأساليب الكامنة وراء المشكلات القانونية ليسهل التوصل الى الحل القانوني له [٣] .

وايمان بدور البحث العلمي في نشر المعرفة والنهوض بالمجتمعات فقد اعتمدته الجامعات ومراكز الابحاث معيارا في انتقاء العاملين لديها ، واساسا في اجراءات التقييم والترقية والمنح البحثية والجوائز العلمية ، كما اعتمدته أيضا في الدراسات العليا ، فقد قرنت منح الدرجة العلمية بتقديم بحث علمي اصيل يتمثل في صورة الرسالة العلمية او الاطروحة .

**المطلب الثاني: اثر البحث العلمي في التنمية الاجتماعية**

يمكن للبحث العلمي يقدم دراسات وابحاث حول قضايا ومشاكل المجتمع ( كالفقر ، والبطالة ، والهجرة غير الشرعية ، وتزايد حالات الطلاق ،والتسؤل)، وايجاد حلولاً مع مناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية ، ودعم صناع القرار في وضع سياسات تستند الى ادلة علمية ، كما التنظيم القانوني والتحفيز للبحث العلمي وإصلاح التشريعات له، يضمن استخدامه بطرق تخدم المجتمع وتحقق التنمية المستدامة في مختلف المجالات .

ان فهم المجتمع باعتباره كيان الدولة ومعرفة مكانه ودور العلاقات التي تربط أبناءه والعناصر المشكلة للبناء الاجتماعي لهذا المجتمع او ذاك يكمن في إدخال عناصر وقيم ثقافية وسياسة واجتماعية واقتصادية جديدة تعمل على تغيير المجتمع

ودفعه نحو التنمية ولا يأتي ذلك إلا من خلال دعم واسناد التشريعات للبحث العلمي، وان أهمية البحوث هي أهمية مستمرة ودائمة للمجتمعات والدول ، وذلك لان المعرفة متراكمة وأدوات البحث والمناهج متجددة وترتبط بعنصر مهم وهو التطور المجتمعي موكدة ان المجتمعات تحتاج دائما الى حركة من الدراسة والبحث حول المشاكل والصعوبات التي تعترض أبناء المجتمع[١].

وتحقيق التنمية الاجتماعية المطلوبة في خضم التطورات العلمية لا تكون الا بمساهمة البحث العلمي ودفعه باستمرار نحو التغيير الإيجابي ، فيحدد البحث العلمي فكر المجتمع وذاته ، وبه تتميز البلدان في شتى المجالات العلمية ، فيكون البحث العلمي في خدمة الافراد ولصالح المجتمع ، وتعزيز دور البحث العلمي من خلال التشريعات الناظمة له ، مما يعزز مكانة الفرد في البناء الاجتماعي من خلال مجتمع خالي من المشاكل والأزمات ، ويقوم على الحرية والتضامن والتكافل، وإرادة الفرد ومشاركته الحرة في الفعل التنموي في كافة مناحي الحياة .

كما وتعد البحوث العلمية المتعلقة بدراسة مشاكل وقضايا المجتمع المتعددة والمتنوعة وتحّلل وتفسّر الظواهر الاجتماعية والقضايا ال مثل ( تعنيف المرأة ، المخدرات ، الطلاق ، أسباب تشرد الأطفال وغيرها الكثير ، المحتوى الهابط ) ، فتسعى الى إيجاد الحلول لكافة مشاكل المجتمع التي يتعرض لها الفرد ودراستها بما يحقق له الاستقرار والسلام بعيدا عن مظاهر العنف والحرب والدمار [٢] .

وتأتي أهمية البحث العلمي ودورة في النمو الاقتصادي، من حيث الانفاق على النشاط ودعم مؤشراته ، وتخصيص مبالغ ضخمة من حجم الموازنة العامة له ، وانشاء مؤسسات وإيجاد قوانين تهتم وتنظم هذا النشاط ، فتكم أهمية البحث العلمي من كونه من أدوات النمو الاقتصادي ومحرك فعال للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد [٣]، فهناك علاقة وثيقة ومتبادلة بين نشاط البحث العلمي والنمو الاقتصادي فكل منهما يدعم الاخر فزيادة الاهتمام والانفاق على البحث يزيد من النمو الاقتصادي نتيجة دراسة المشاكل وتحليها ووضع الحلول والمعالجات مما يؤثر على زيادة المعرفة والابداعات والابتكارات التي تنعكس على رفاهية المجتمع ، كما تعد هذه البحوث مصدرا مهما من مصادر النمو الاقتصادي وطرق تفعيلها واكتشاف افاق تطور الاقتصاد القائم على الدراسات والتعرف على الرئيسة الداعمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام فيها ، والاستفادة من الدور المهم للبحث في تمييز العديد من الدول في مجال القدرة التنافسية، وخلق الأسواق الخاصة بما تنجه من سلع وخدمات مميزة ، والتعرف على معوقاتها وامكاناتها المستقبلية ، بهدف النهوض بواقع الاقتصاد من خلال تعزيز دور البحوث العلمية [٤]

وفي الآونة الأخيرة ادركت المجتمعات الحديثة العديد من الحلول المبتكرة لمجتمعاتها ، وأصبحت تستخدم البحث العلمي بشكل مقصود في ابتكار الحلول للمشاكل الاجتماعية ، وله دورا أساسيا في بناء المجتمعات من خلال البحوث العلمية المتعلقة بالمجتمع ، ويساعد على إضافة المعلومات الجديدة وعلى اجراء التعديلات الجديدة للمعلومات السابقة بهدف استمرار تطورها ، كما يفيد في تصحيح بعض المعلومات عن المجتمع الذي نعيش فيه وعن الظواهر التي نحياها وعن المشاكل الهامة ، ومحاولة وضع حلول قائمة على أسس علمية لها .

ويمكن اصلاح التشريعات باتجاه تنظيم البحث العلمي ليساعد في تطوير مجالات تنمية المجتمع ورفع مستوى التقدم لدى الافراد

مما يتطلب للبحث العلمي وضع اطارا قانونيا يضمن احترام القيم الأخلاقية والمعايير العلمية ، وضع نصوصا تحكم تمويل الأبحاث وتنظيم حقوق الملكية الفكرية ، وحماية الباحثين والمؤسسات العلمية ، والتأكيد على نزاهة وشفافية ووضوح البحث وعدم انتهاك الخصوصية او استغلال الأبحاث لأغراض تمييزية او ضارة بالمجتمع ، كما يمكن نص مواد قانونية تشجع الابتكار والابداع ، ونصوصا أخرى تدعم تحفيز الباحثين على تقديم حلول مبتكرة تساهم في التنمية الاجتماعية ، فلا يمكن للبحث العلمي ان يؤدي دوره بفعالية دون تنظيم قانوني يضمن نزاهته ويعزز تأثيره الإيجابي على المجتمع من خلال العملية التحفيزية الضرورية لدعم الباحثين ، فلابد من تطوير وتعديل للتشريعات التي تواكب التحديات المعاصرة لضمان الاستفادة القصوى منها ، ولا يحقق أهدافه الا في ظل بيئة تشريعية تضمن تنظيمه وتحفيزه ، فالتشريعات المتعلقة بالبحث العلمي تلعب دورا مهما في توفير اطار قانوني يحمي الباحثين ويشجع الابتكار ، وبالتالي يضمن توجيه الأبحاث لخدمة المجتمع بشكل فعال [١].

كما لنا ان نبين دور التشريعات في تحفيز البحث العلمي بان تساهم القوانين في توفير تمويل مالي حكومي ، كما لها ان تعمل على تسهيل إجراءات البحث العلمي فيما يعلق بالحصول على التراخيص والتصاريح الأمنية ان استوجب ذلك ، كما لها ان توفي بعض التشريعات آليات لدعم نشر الأبحاث في مجلات علمية مرموقة ،مما يعزز انتشار المعرفة والاستفادة منها ، وكما لها ان تنظيم البحث العلمي من خلال سن نصوص قانونية من خلالها توفر حماية قانونية لاستدامة البحث العلمي والباحثين .

**الخاتمة**

وفي نهاية هذه الدراسة الموسومة بـ(الإصلاح القانوني ودوره في استدامة البحث العلمي "بين التنظيم والتحفيز") كان لابد لنا ختاماً من وقفة متأملة

وفاحصة، لتقييم وتسجيل النتائج التي توصلنا اليها، وتوجيه النظر إلى أهم ما يستحق ان يطرح من مقترحات ، تحقيقا للفائدة العلمية ، وهذه التوصيات تهدف الى تعزيز دور البحث العلمي في العلوم الإنسانية لا سيما في العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية ودوره في تنظيم وتحديث القوانين المتعلقة بتنظيم البحث العلمي لضمان استقرار المجتمع بما يخدم مصالح الفرد والدولة والمجتمع وهي على النحو الاتي :

**أولا / النتائج**

١. يحتل البحث العلمي أهمية كبرى في العلوم القانونية والواقع الاجتماعي ، وبات واضحا انه ما من تقدم او تطور بدون الاهتمام والدعم في استدامة البحث العلمي ، ونجد الحلول والمقترحات للازمات التي تعاني منها المجتمعات.
٢. يسهم البحث العلمي في تطوير وتحديث وتعديل النصوص القانونية واضافة مقترحات تعالج قضايا الفرد والمجتمع وبالتالي يساعد البحث العلمي على تطوير الأفكار المعرفية في الحياة القانونية والواقع الاجتماعي والاقتصادي .
٣. مما لا شك فيه ان للبحث العلمي دورا مميزا في العلوم القانونية لا سيما في إعداء التشريعات واصلاحها ان تطلب الامر وصياغة النصوص القانونية ،من خلال تطوير وتجويد صياغة التشريعات بما يواكب التطور والتحديث المستمر للتشريعات وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات القانونية التي تواجه المجتمع وإعطاء شروحات كافية ووافية للمواد والنصوص القانونية .
٤. لم نجد عناية فائقة من المشرع في تنظيم وتطوير البحوث العلمية ووضع حماية قانونية للبحث والمراكز البحثية والمؤسسات الاكاديمية العامة والخاصة ، وسن نصوص قانونية تنظم وتحفز وتشجع على ذلك .
٥. يتضح لنا ان العالم في سباق نحو المعرفة والعلوم التي تتطلب دراسات وافية وبحوث علمية هادفة قادرة على دفع عجلة التنمية الشاملة ، فالبحث العلمي هو المدخل الصحيح لازدهار البلد وامانه واستقراره ،فقد بات من الضروري زيادة الانفاق عليه والعمل الجاد في سبيل تعزيزه وتطويره لمواجهة التحديات التي تواجه الفرد والمجتمع والدولة .
٦. يتبين من البحث ان تقدم البلدان وتطورها لا يتحقق الا بالبحث العلمي الذي يضمن التنمية، والابداع والتفوق، وإيجاد الحلول للمشاكل المختلفة التي تواجه الفرد ، كما يسعى البحث العلمي الى اكتشاف الحقائق والعمل على تطبيقها للاستفادة منها في حياتنا العامة .
٧. ان موضوع استدامة البحث العلمي تأتي من باب المساهمة في التنمية القانونية والاجتماعية ، ونشر الوعي العلمي بالموضوع ، وتقديم مزايا وفوائد كبيرة

للمجتمع هي الاستفادة من نتائجها من خلال تعميمها في مجتمع معين او فئة معينة ومن ثم استخدامها في تفسير حالات مشابهة من خلال التشريعات الناظمة لمختلف جوانب الحياة .

**ثانيا / التوصيات**

١. استحداث منصات لمساعدة الباحثين في كتابة البحث العلمي كونه يسهم بشكل كبير في دعم المنظومة القانونية والاجتماعية لمعالجة قضايا المجتمع .
٢. تنمية قدرات أساتذة الجامعات والباحثين وتدريبهم وتوفير الإمكانيات المادية والجو المناسب للابداع والابتكار ،لذا نوصي المشرع الوطني بأن يأخذ بعين الاعتبار عند اعداد مشاريع القوانين او تعديل النصوص القانونية النافذة المفعول بما جاء من توصيات ومقترحات في البحوث العلمية ووجهات نظرهم المطروحة بشأن الذي يريد ان يسنه او يعدله الذي تم بحثه .
٣. ولغرض تنظيم البحوث العلمية والإفادة الحقيقة من الكم الهائل من مخرجات البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات ، اصبح من الضروري على المشرع العراقي تنظيم ذلك بقانون يدعم المؤسسات البحثية بالشكل السليم وذلك يكون عن طريق محورين الأول منه يهتم بدعم وتطوير المؤسسات البحثية وربطها بالمشاكل المجتمعية لكونها الوسيلة الأبرز لحل قضايا المجتمع ، والثاني يهتم بنتائج البحث العلمي وكيفية تطبيقها على الواقع
٤. نتأمل من المشرع العراقي وشعورا من الجهات التشريعية بدور البحوث العلمية واهميتها في انتاج المعلومات والمعرفة والثقافة لتسهم في تكوين الحلول المناسبة والمعالجات في القضايا الساخنة التي تعترض الساحة المجتمعية ان ينظر بنظرة الاعتبار الى أهمية الابحاث وتفعيل دور البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع بشكل واضح وملموس .
٥. نأمل من المشرع انشاء هيئة او مجلس او أي تسمية أخرى داخل كل جامعة او مؤسسة او مراكز وبموجب تشريع خاص او ضمن البنية التشريعية لمراكز الأبحاث تتولى الاشراف على تقنية وجدية البحوث المميزة وتحديد مكافآت للتأليف والترجمة والنشر وتحديد حقوق الطبع والنشر والتوزيع ، كذلك فيها، ويمكن تقدير جهدهم بهدايا رمزية لما بذلوه من جهد او دعمهم ماديا ليتسنى للباحثين الابداع والتمييز بالأداء بالبحوث والدراسات .

## الهوامش

١. [1] - المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، طبعة ١٩٨٩ ، ص ٣٧ .
٢. [1] - محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، بلا سنة طبع ، ص ٦٢٢.
٣. [1] - أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم الافريقي المصري ( ابن منظور ) ، لسان العرب ، الجزء السادس ، الدار البيضاء المصرية للتأليف والترجمة ، ص ١٥٨ .
٤. [1] - محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تاج العروس في جواهر القاموس ، الجزء ١١ ، مطبعة حكومية كويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ ، ص ٤٣٣ .
٥. [1] - ابن منظور ، المرجع السابق ، ١٥٩ .
٦. [1] - للتوسع في تعريف البحث العلمي ينظر : د. ربحي مصطفى عليان ، البحث العلمي ، اسسه، مناهجه ، وأساليبه ، إجراءاته ، بيت الأفكار الدولية ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٨- ٢٢ .
٧. [1] - د. وائل علام ، مناهج البحث القانوني ، الطبعة الثانية ، الامارات العربية المتحدة ، مكتبة الجامعة ، ٢٠١٥، ص١٧ .
٨. [1] - د. غازي حسين عناية ، مناهج البحث ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٤ ، ص٧٥
٩. [1] - عبد المنعم نعيمي ، تقنيات اعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة ، دار بلقيس للنشر ، دار البيضاء ، الجزائر ، ص ١٧٦ .
١٠. [1] - على سبيل المثال : قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨المعدل ،و قانون المجمع العلمي العراقي رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٥ .
١١. [1] - د. جمال محمد الحبيشي ، النظام القانوني للبحث العلمي في الفضاء الخارجي ، بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، العدد ٣ ، السنة الحادية عشرة ، العدد التسلسلي ٤٣ ، يونيو ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٣١ .
١٢. [1] - د . مروان حسين احمد و د. فوزي حسين سلمان ، الحماية القانونية للحق في التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة ، ملحق ٤٨ ، للسنة الثامنة عشرة ، ٢٠٢٣ ، ص ١٨٦ .
١٣. [1] - د. علي راشد ، التدريس الجامعي ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٢٨.
١٤. [1] - د. جمال محمد الحبيشي ، النظام القانوني للبحث العلمي في الفضاء الخارجي ، المرجع السابق ، ص ٣٣٢ .
١٥. [1] - د. منصور عبد السلام الصرايرة ، دور البحث العلمي في تطوير التشريعات ، بحث منشور مجلة جرش للبحوث والدراسات ، المجلد ٢٤، العدد ١، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠٢٣ ، ٢٩٧ .
١٦. [1] - محمد شفيق ، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص ٣٩ .
١٧. [1] - رشيد شميشم ، مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدوينة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص ١٠١ .
١٨. [1] - د. منصور عبد السلام الصرايرة ، المرجع السابق ، ص٢٩٨ .
١٩. [1] - سمير نعيم ، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، الطبعة الثالثة ، دار الهاني للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٧٠ .
٢٠. [1] - د. عبد الرؤوف الضبع ، إشكالية التعليم وقضايا التنمية ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١ .
٢١. [1] - رشيد شميشم ، مناهج العلوم القانونية ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ .
٢٢. [1] - سارة بنت نايف ، دور البحث العلمي في تحول الجامعات الحكومية السعودية الى جامعات منتجة استراتيجية مقترحة ، بحث منشور في مجلة رابطة التربية الحديثة ، مصر ، العدد ٢٨ ، المجلد ٨ ، ٢٠١٦ ، ص ٢٦٨ .
٢٣. [1] - ومثال ذلك : المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٩ ، حيث عدلت هذه المادة في الوقت الحاضر ، ذلك بالاعتماد على البحوث التي كانت تناشد بتعديل هذه العمادة وكان محتواها ومضمونها يصب في تعديل المادة التي خلقت الكثير من المشاكل والأزمات للعائلة ، وقد تم الاخذ بالتوصيات والمقترحات التي كانت توجه للمشرع او السلطة التشريعية . .
٢٤. [1] - د. منال مروان منجد ، الحماية القانونية للبحث العلمي – دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، العدد ٤ ، ٣٣٤ .
٢٥. [1] - مقداد نادية ، أهمية البحث العلمي في تطوير المجتمع " تقييم واقع البحث العلمي في العالم العربي وآفاق التحسين ، بحث منشور مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، جامعة عبد الحميد ابن ادريس ، المجلد الثاني ، عدد خاص مارس ، الجزائر ، ٢٠٢٤ ، ص ١٠ .
٢٦. [1] - د. منال مروان منجد ، الحماية القانونية للبحث العلمي – دراسة مقارنة ، المرجع السابق ،٣٣٦ .
٢٧. [1] - نوفل رحمن ملغيط الجبوري ، التنظيم القانوني لاستثمار البحث العلمي ، بحث منشور في مجلة واسط ، بالعدد الخاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني ، نقابة الاكاديميين العراقيين ، مركز التطوير الاستراتيجي الاكاديمي ، جامعة صلاح الدين ، كلية التربية الأساس ، أربيل ، شباط ، ٢٠٢٠ ، ص ٢١٦١ .

٢٨. [١] - د . منال مروان منجد ، الحماية القانونية للبحث العلمي ، دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة الحقوق ، العدد الرابع ، جامعة الكويت ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٢٩.
٢٩. [١] - نوفل رحمن ملغيط الجبوري ، التنظيم القانوني لاستثمار البحث العلمي ، المرجع السابق ، ص ٢١٦٤ .
٣٠. [١] - د. عبد المنعم نعيمي ، تقنيات اعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة ، دار بلقيس للنشر ، دار البيضاء ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ٥٦ .
٣١. [١] - نوزاد عبد الرحمن ، البحث العلمي والتطور في العالم العربي للواقع الراهن وتحدياته ، بحث منشور في مجلة جامعة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٧ ، العدد الثاني ، ٢٠١٧ ، ص ٦١ .
٣٢. [١] - انتصار محي احمد ، سياسات البحث العلمي والتطوير في السياسات التنموية المعاصرة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٥٦ .
٣٣. [١] - رائد خضير عبيس كاظم العبادي ، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع إشارة الى العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٨ ، ص ٤٠.
٣٤. [١] - مقداد نادية ، أهمية البحث العلمي في تطوير المجتمع : تقييم واقع البحث العلمي في العالم العربي وآفاق التحسين ، بحث منشور في مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، المجلد الثاني ، عدد خاص ، مارس ، الجزائر ، ٢٠٢٤ ، ص ١٢٣ .
٣٥. [١] - انتصار محي احمد ، سياسات البحث العلمي والتطوير في السياسات التنموية المعاصرة ، المرجع السابق، ص ٥٨ .

## قائمة المصادر

## القران الكريم

### أولا / مصادر اللغة العربية


١. أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم الافريقي المصري ( ابن منظور ) ، لسان العرب ، الجزء السادس ، الدار البيضاء المصرية للتأليف والترجمة.
٢. محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، بلا سنة طبع .
٣. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تاج العروس في جواهر القاموس ، الجزء ١١ ، مطبعة حكومية كويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ .
٤. المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، طبعة ١٩٨٩.


### ثانيا / المصادر القانونية


١. ربحي مصطفى عليان ، البحث العلمي ، اسسه، مناهجه ، وأساليبه ، إجراءاته ، بيت الأفكار الدولية ، عمان ، ٢٠٠١.
٢. رشيد شميشم ، مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠١٦.
٣. سمير نعيم ، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، الطبعة الثالثة ، دار الهاني للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٥.
٤. عبد الرؤوف الضبع ، إشكالية التعليم وقضايا التنمية ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٢ ، .
٥. عبد المنعم نعيمي ، تقنيات اعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة ، دار بلقيس للنشر ، دار البيضاء ، الجزائر ، .
٦. عبد المنعم نعيمي ، تقنيات اعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة ، دار بلقيس للنشر ، دار البيضاء ، الجزائر ، ٢٠١٥ .
٧. علي راشد ، التدريس الجامعي ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، بيروت ، ٢٠٠٧.
٨. غازي حسين عناية ، مناهج البحث ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٤ .
٩. محمد شفيق ، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث ، عمان ، ٢٠١٦ .
١٠. وائل علام ، مناهج البحث القانوني ، الطبعة الثانية ، الامارات العربية المتحدة ، مكتبة الجامعة ، ٢٠١٥.

**ثالثا / الرسائل والاطاريح الجامعية**

١. انتصار محي احمد ، سياسات البحث العلمي والتطوير في السياسات التنموية المعاصرة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ١٩٩٠.
٢. رائد خضير عبيس كاظم العبادي ، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع إشارة الى العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٨.

**رابعا / البحوث المنشورة**

١. جمال محمد الحبيشي ، النظام القانوني للبحث العلمي في الفضاء الخارجي ، بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، العدد ٣ ، السنة الحادية عشرة ، العدد التسلسلي ٤٣ ، يونيو ، ٢٠٢٣.
٢. سارة بنت نايف ، دور البحث العلمي في تحول الجامعات الحكومية السعودية الى جامعات منتجة استراتيجية مقترحة ، بحث منشور في مجلة رابطة التربية الحديثة ، مصر ، العدد ٢٨ ، المجلد ٨ ، ٢٠١٦.
٣. مروان حسين احمد و د. فوزي حسين سلمان ، الحماية القانونية للحق في التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة ، ملحق ٤٨ ، للسنة الثامنة عشرة ، ٢٠٢٣.
٤. مقداد نادية ، أهمية البحث العلمي في تطوير المجتمع : تقييم واقع البحث العلمي في العالم العربي وآفاق التحسين ، بحث منشور في مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، المجلد الثاني ، عدد خاص ، مارس ، الجزائر ، ٢٠٢٤.
٥. منال مروان منجد ، الحماية القانونية للبحث العلمي ، دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة الحقوق ، العدد الرابع ، جامعة الكويت ، ٢٠٢٢ .
٦. منصور عبد السلام الصرايرة ، دور البحث العلمي في تطوير التشريعات ، بحث منشور مجلة جرش للبحوث والدراسات ، المجلد ٢٤، العدد ١، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠٢٣ .
٧. نوزاد عبد الرحمن ، البحث العلمي والتطور في العالم العربي للواقع الراهن وتحدياته ، بحث منشور في مجلة جامعة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٧ ، العدد الثاني ، ٢٠١٧.
٨. نوفل رحمن ملغيط الجبوري ، التنظيم القانوني لاستثمار البحث العلمي ، بحث منشور في مجلة واسط ، بالعدد الخاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني ، نقابة الاكاديميين العراقيين ، مركز التطوير الاستراتيجي الاكاديمي ، جامعة صلاح الدين ، كلية التربية الأساس ، أربيل ، شباط ، ٢٠٢٠ .

**خامساً / الدساتير والقوانين**

١. دستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (٣٤)
٢. قانون وزارة التعلم العالي والحث العلمي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ المعدل
٣. قانون المجمع العلمي العراقي رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٥